طبق الاصل

مؤيد نعمة

جبهة الشرق الاوسط الاخرى

> يريد الشباب الايراني القلق حقوقاً ووظائف للعمل ، ولان الولايات المتحدة واوربا تركز انظارها على العراق حيث يحاول المتمردون منع الناس من تبني الديمقراطية فإن هناك في ايران المجاورة للعراق صراعاً موازياً من اجل الديمقراطية يظل غير منظور الى حد كبير ، ولا يجب ان يكون الامر هكذا وخصوصاً في ضوء قلق الغرب بخصوص الطموحات النووية الايرانية.

الشباب الايرانيون الذين يشكلون اكثر من نصف السكان ويشعرون بالقلق نتيجة البطالة الهائلة لا يزالون يضغطون باتجاه اصلاحات اجتماعة وسياسية ذات طابع غربي لما يقرب من عقد من الزمان. غير ان مواقعهم تتهاوى امام رجال الدين المحافظين القابضين على السلطة وخصوصاً على امتداد السنتين الماضيتين وينقصهم دعم دولي متحفظ.

وامام الغرب فرصة ذهبية سانحة لمساعدتهم ففي الثاني عشر من كانون الثاني الحالي ستنطلق جولة جديدة من المحادثات بين ايران وثلاث دول اوربية بارزة والهدف هو الوصول الى صفقة كبرى تتضمن حصول ايران على مجموعة كبيرة من المنافع الاقتصادية لقاء ضمان ايران عدم استخدام برنامجها النووي لتطوير اسلحة نووية.

براميل البارود تحت اقدام رجال الدين

لماذا اذاً يتفاوض رجال الدين؟ انهم يعرفون ان عليهم خلق فرص عمل في الحال كي لا ينفجر قلق الشباب الى تمرد، و هذا يمنحهم حافزاً لتقديم ضمانات للتعاون حول القضايا النووية. غير ان الدول الغربية المعنية بحق طموحات ايران النووية يجب ان تبتهج بفتح اسواقها وتقديم منافع اخرى مقابل ضمانات امنية بمفردها، ان شأناً آخر جوهرياً يجب الالتفات اليه الا سجل حقوق الانسان في ايران.

ان الحكومة التي تحكم شعبها بتفسيرات واجتهادات من القوانين الاعتباطية وتقيد الحريات المدنية حين تتعارض مع جدول اعمالها لا يحتمل ان تكون شريكاً دبلوماسياً يوثق به. وليس ادل على ذلك من ارتداد ايران عن اتفاقات نووية سابقة وهكذا يجب على تلك الدول الاوربية الثلاث وهي بريطانيا وفرنسا والمانيا في هذه المفاوضات القادمة ان تصر بقوة اكثر على ان يكون تحسين حقوق الانسان والحريات الاساسية جزءاً من اية صفقة نهائية.

لقد وصل الصراع من اجل الديمقراطية في ايران مرحلة حرجة فالثورة الاسلامية مر عليها ربع قرن منذ ان تفجرت عام ١٩٧٩ والتي اطاحت بزعيم علماني متسلط لتحل محله ديمقراطية محدودة تحت سيطرة رجال الدين، وفي ظل هذه الحكومة فإن كل شيء كان ولا يزال خاضعاً لموافقة علماء دين يمسكون بزمام السلطة دون ان يكونوا منتخبين.

وفي التسعينيات خاب امل الكثير من الإيرانيين حين رأوا في هذه التجربة فرصاً لسلطة دينية على الديمقراطية و كرد فعل على ذلك انتخبوا رجل الدين الاصلاحي محمد خاتمي لمنصب رئاسة الجمهورية وقد اصاب ذلك المتشددين الايرانيين بالدهشة الكبيرة، الا انه على الرغم من التقدم الذي احرزه في بواكير رئاسته الا ان رجال الدين اعاقوا اصلاحاته بسرعة وشنوا حملة لجم الصحافة ومنعوا دعاة الاصلاح من ممارسة اعمالهم.

وازدادت الاجراءات الصارمة والانقضاضية سواء في الاشهر الاخيرة وهو ما تسبب في ان تصدر الجمعية العمومية التابعة للامم المتحدة قراراً جديداً ينتقد سجل ايران لحقوق الانسان وقد استشهدت المنظمة الدولية على وجه الخصوص بـ (الكبت للتعبير السلمي عن الآراء السياسية التي تشمل الاعتقال الاعتباطي والسجن بدون تهمة او محاكمة)، كما لاحظت ايضاً بعض التطورات الايجابية في حقوق الانسان كان من بينها اعلان نيسان بحظر التعذيب.

غير انه في هذا الخريف تم تعذيب ما يزيد على العشرين صحفياً في مركز اعتقال سري ووضعوا في سجن انفرادي حسبما جاء في بيان اصدرته منظمة (هيومان رايتس ووتش - HRW)هذا الاسبوع، واقرب من هذا التاريخ الينا حكم على امرأتين إيرانيتين بالموت لارتكابهما الزنا وكان الحكم على المرأة الاولى بالموت شنقاً في حين حكم على الثانية بالرجم. وبعد ان قامت مجموعات حقوق الانسان بتسيير الاحتجاجات علقت القضيتان. ان الرجم شكل مشروع من الاعدام لمعاقبة الزانيات في ايران غير ان تطبيقه ظل نادراً منذ ٢٠٠٢, وقد فسر التغيير بصورة واسعة على انه نتيجة للضغط الذي مارسه الاتحاد الاوربي الذي اكد حقوق الانسان في المحادثات التجارية مع ايران.

القيام بعرض ليس بوسع ايران رفضه

يجب على الدول الثلاث في الاتحاد الاوربي ان يشجعها هذا التقدم فتقوي من دعوتها لتحسين حقوق الانسان للايرانيين بصورة افضل وعليها ان تكون واضحة في تبيانها ان المنافع الاقتصادية ستتمتع بها ايران بما يتناسب فقط بالقيمة التي توليها لشعبها ومنحهم العملية القانونية الاستحقاقية وتركهم يقررون مستقبل بلادهم. ان رجال الدين وهم بين مطرقة الضغط الدولي وسندان هيجان جماهير شبابها لا خيار امامهم سوى الانطلاق بإيران نحو الامام.

ترجمة- كاطع الحلفي
عن: كريستيان ساينس مونيتر

القصة الكاملة لعمليات التهريب النووي وكشف مدبريها

بقلم / لوران بيجار

في الثالث من ايلول الماضي وجه قاضي الاتهام في محكمة فاندربيبي في جنوب افريقيا الى جوهان ماير تهمة صنع معدات ومواد تستخدم في الصناعة النووية في مصنعه الخاص بالمواد الانشائية وحصوله على مواد يمكن ان تستخدم لتطوير وصناعة واستخدام أسلحة الدمار الشامل، وكان وراء قناع جوهان ماير- الأربعيني- ذي الهيئة الاعتيادية يختفي مهرب نووي خطير..فمنذ تشرين الثاني عام الفين ولعدة اعوام كما جاء في الاتهام -جمع جوهان ماير- قريباً من شركته (تريد فان الهندسية) الموجودة في منطقة صناعية كبيرة ٦٠ كليو متراً جنوب العاصمة (جوهانسبرغ)، جمع ترسانة مرعبة من المواد النووية قبل ان يرسلها الى دول مثل ليبيا ولأنه مرتزق مثابر على الانتشار النووي فإنه كان يبيع (العدة) ذات القوة المطلقة لمن يستطيع ان يشتريها وكان (جوهان ماير)، يقدم بشكل خاص الخطط والعناصر التي نسهل اعداد اجهزة الطرد المركزي، فهذه (الغسالات) التي يصل ارتفاعها الى المترين والمجهزة باسطوانة معقدة يعرفها الخبراء جيداً وتستخدم لتحويل هيكسافلورو اليورانيوم البسيط الى يورانيوم عالي التخصيب من النوع العسكري - أي العنصر الاساس في صناعة القنبلة الذرية.

وفي قاعة المحكمة وبعد قراءة قرار الاتهام اقتادت الشرطة جوهان ماير على عجل، ولدى مغادرته المحكمة لم تغادره ابتسامته الغامضة، وكان يجب الانتظار بضعة ايام لفهم وضعه بشكل افضل، وفي الحقيقة ففي الثامن من ايلول اعلنت محكمة العدل في جنوب افريقيا في مذكرة موجزة الغاء كل الملاحقات ضد جوهان ماير، وكان ذلك تغيراً مفاجئاً ، فما الذي حدث؟ منذ اعتقاله في الثاني من ايلول قدم جوهان ماير على انه من (الاسماك الكبيرة) في اشارة الى قوته وانهى استدعاؤه تحقيقاً طويلاً شاركت فيه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ودوائر المخابرات، ومفتشون دوليون من الوكالة بالتعاون مع سلطات جنوب افريقيا. ولم يحدد الاتهام طبيعة (اتصالات) ماير والسفارة الامريكية في بريتوريا هي التي كشفت الارتياب في جوهان ماير على انه جزء من شبكة سرية لأكبر مهرب نووي في التاريخ هو العالم الباكستاني عبد القادر خان، وفي مذكرة مفاجئة نشرت بعد ساعات فقط من اعلان اعتقال ماير سعت حكومة الولايات المتحدة الامريكية الى تهنئة جنوب افريقيا على جهودها الاستثنائية في القضاء على شبكة عبد القادر خان، كما اعترفت واشنطن ايضاً بان هذا التحرك الحاسم من جنوب افريقيا كان يحمل معلومات حيوية في التحقيق الدولي حول شبكة (خان) ومحاولاته تغذية البرنامج النووي السري الليبي، وكان رد فعل رسمياً نادراً ورحبت به حكومة تامبو مبيكي المتهمة بعدة قضايا في التهريب النووي، ففي الحقيقة انه في الوقت الذي كانت جنوب افريقيا تطالب فيه بمقعد في مجلس امن الامم المتحدة كان بلد نيلسون مانديلا هذا يوشك ان يصبح مركزاً مهماً لسوق نووي عالمي وكبير. او سوقاً مركزياً للانتشار النووي حسب تعبير رئيس المنظمة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي الذي يبدو عازماً على تطهيره واعادة صورة البلد الايجابية هذا البلد الذي تخلى طوعاً عن ترسانته النووية، وعرضت وزارة خارجية جنوب افريقيا على جوهان ماير صفقة هي الحصانة في مقابل المعلومات، ولم يكن امام جوهان ماير التفكير طويلاً، ولدى تفتيش مصنعه استطاع مكتب التحقيقات الفيدرالي في جنوب افريقيا الاستيلاء على (١١) حاوية مليئة بعناصر ومركبات اجهزة الطرد المركزي، وتم الاستيلاء على اشياء اخرى هي خطط وصور فوتوغرافية لمؤسسة لتخصيب اليورانيوم كان سيتم تحديثها قريباً وهكذا بدا ماير يسرد كل ما حصل كما قال احد المحققين وكان رجل الاعمال هذا ضمن تحقيق شمل عدة دول. ومضى كل شيء بسرعة فائقة منذ ان اعيد الاعتبار للقذافي على المسرح الدولي، فلكي يستعيد نزاهته الدبلوماسية سلم القائد الليبي منذ كانون الاول عام (٢٠٠٣) عدة معلومات الى الأمريكيين والى المنظمة الدولية للطاقة الذرية تتعلق بالمجهز السابق عبد القادر خان، واضطر العالم الباكستاني الى الاعتراف مباشرة امام عدسات التلفزيون ومنذ ذلك الوقت عكف الخبراء على شبكات خان، اما بالنسبة لماير فلم يعد ثمة ما يأمل به ولم يبق امامه الا النفاذ بجلده والتفاوض على نيل الحصانة.

وعندما اصبح جوهان ماير فجأة (رجلاً طليقاً) فإنه خرج من السجن واختفى في الحال، ووضعت دوائر الامن في جنوب افريقيا في حالة تأهب وبعد ٢٤ ساعة ، مثل رجلا اعمال آخران يقيمان بصورة دائمة في جنوب افريقيا هما الالماني (غيرهارد وسر) رئيس شركة للمعدات الميكانيكية (كريج انجنيرنغ) مساعده المهندس السويسري دانيل جيبج، وبدورهما وقفا في قفص الاتهام في محكمة (كانور بيجيبارك) بتهمة الاستيراد غير القانوني المتعمد لمنتجات تدخل في صنع اسلحة الدمار الشامل وتصديرها والاحتفاظ بها في (الترانزيت) بدون ترخيص، والرجلان الستينيان جزء من شبكة خان ويبيعان اجهزة الطرد المركزي العاملة بالغاز. ولم يكن (وسر) مجهولاً تماماً بالنسبة لشرطة جنوب افريقيا، ففي آب الماضي كانت المحكمة الفيدرالية الالمانية تلاحقه للارتياب في انه ساعد ليبيا على تطوير سلاحها النووي واطلق سراحه مقابل كفالة، ولكنه استطاع العودة الى جنوب افريقيا ووضع القاء القبض على رفيقه ماير نهايته، فقد حلت شرطة جنوب افريقيا هذه المرة طلاسم ثلاثة حسابات مصرفية تربط (وسر) برجل ثقة لعبد الخان والموجود في دبي وهو السريلانكي (بوهاري سيد ابو طاهر) اما شرطة (العقارب) المقتنعة بأنه لم يظهر بعد سوى القمة من الكتلة الجليدية لشبكة دولية كبيرة فإنها تقدمت في اعادة تشكيل الحلقة الجنوب افريقية لشبكة عبد الخان وتعقبت شبكة جنوب افريقيا مستفيدة من مساعدة المنظمة الدولية للطاقة الذرية وهي الشبكة التي استخدمتها ليبيا بصورة اكيدة جداً وايران ايضاً حسبما قال مفتشو المنظمة، ولكنهم كانوا متحيرين في الميدان الذي قادهم الى المقاتلين الإسلاميين في باكستان، ولمعرفة المزيد تمكنت شرطة العقارية من استجواب احد الاسرائيليين وهو الآخر مقيم بصورة دائمة في جنوب افريقيا واستدعته السلطات الامريكية في الاول من كانون الثاني الماضي الى مطار دنفر في كولورادو وفي ذلك اليوم وصل (آشير كراني) برفقة زوجته وابنته الى جنوب افريقيا لقضاء العطلة الثلجية في المناطق الصخرية.. ولم يذهب اطلاقاً الى مضمار اسبين، وما ان قدم جواز سفره حتى عرفته الشرطة، وبعد (١١) يوماً كان (كارني) يمثل امام القاضي الذي وجه اليه الاتهام بتصدير مواد تدخل في صناعة الاسلحة النووية، وعلى الرغم من خطورة الملاحقات كان القاضي مستعداً لاطلاق سراحه مقابل كفالة تبلغ (٧٥) الف دولار ولما كانت المحكمة تعرف بأنه حالما يتم اطلاق سراح (كارني) فإنه سوف يهرب فإنها حولته الى قاض آخر في واشنطن.

وفي الثامن والعشرين من كانون الثاني اطلق سراح (كارني) مقابل كفالة بـ (١٠٠) الف دولار سرعان ما تم جمعها وكان اليهودي الارثذوكسي هذا يقيم في منزل احد الحاخامات في مدينة ماريلاند الصغيرة ذات الاغلبية اليهودية ولمجرد المخاوف طلب منه ان يلبس السوار الالكتروني وان لا يستخدم الانترنت ولم يستطع الادعاء العام والعملاء الفيدراليون الا الخضوع ازاء هذه الوداعة المثيرة للدهشة وسط الذهان المناهض للارهاب هذا.

ففي كل يوم تعلن ادارة بوش بقوة وبصوت عال عن رغبتها في القضاء على الانتشار النووي لكنها لا تبدو مهتمة بقضية كارني فملف الاتهام يحتوي على الكثير حول نشاطات كارني، فقائد الجيش الإسرائيلي السابق هذا الذي امضى (١٥) عاماً في الخدمة العسكرية والمتخرج في جامعة تل ابيب وبار ايلان والذي اقام في الكاب عام ١٩٨٥ هو احد المحنكين في تجارة المواد الحساسة، فبعد حصوله على ترخيص من مدير شركة (ايغل تكنولوجي) وهي شركة للمعدات الالكترونية الحساسة في جنوب افريقيا أسس شركته الخاصة (توب كاب تكنولوجي) وهي الاخرى متخصصة في تجارة المعدات الالكترونية المرتبطة بالصناعة العسكرية، ومع مواصلته لصفقاته من قارة الى اخرى، فإن هذا الأربعيني عرف كرجل دين ارثوذكسي في جماعة (سي بوينت) في الكاب حيث حل محل الحاخام في بعض الخدمات، وعند قضائه عطلاته في الولايات المتحدة الامريكية كان كارني يعرف بأنه سيواجه بعض المتاعب، فقبل ذلك بثلاثة اسابيع كانت شرطة جنوب افريقيا فتشت مكاتبه بطلب من السلطات الامريكية وفي واشنطن تسلم مكتب التحقيقات الفيدرالي بريداً مجهولاً يحتوي على (دسكات) تكشف المراسلة الالكترونية المثيرة للقلق بين كارني ومجهزيه وزبائنه. فقد اثار احد الزبائن اهتمام الدوائر الامريكية: ويدعى خان في اسلام آباد في باكستان والذي اوصى بشراء (٢٠٠) قاطع من النوع الخاص وهي اجهزة ممكن ان تستخدم في العمليات الجراحية الصغيرة للقضاء على حصى الكلى من (كارني)، ولكن يمكنها ان تستخدم ايضاً كمفجرات معقدة عندما تستخدم بكميات كبيرة، وهكذا فإن بإمكان هذه القطع المئتين التي طلبها خان ان تفجر من ٣ الى ١٠ قنابل ذرية.

واستجابة لطلب خان الذي يعرفه جيداً لانه سبق ان جهزه في السابق بمطاردات نوع (اف ١٦) للجيش الباكستاني، توجه كارني الى احد وسطائه الاميركيين وهي شركة (جيفرا) التكنوقراطية في نيوجيرسي، وطلب اليها الاتصال بشركة (بيركنيتلمر اوبتو اليكترونيك) في ماساشوسيت. وابدى مكتب التحقيقات الفيدرالي حيرته ازاء العدد الكبير من القطع في الاتصال الاخير وقرر ترك جزء من العملية يتحقق وطارت اول شحنة من (٦٦) من المتفجرات سراً نحو الكاب ثم دبي، قبل ان تصل الى اسلام اباد بين يدي هومايون خان، وهو رجل يعرفه الخبراء لانه واباه عملا سراً على تغذية البرنامج النووي الباكستاني في عام ١٩٧٠ وعام ١٩٨٠ وكان قد استخدم انذاك خدمات احد اكبر المهربين النوويين هو النازي الفريد همبل ومنذ ذلك الوقت حل عبد الخان محل همبل الذي توفي عام ١٩٨٩، في هذه التجارة العالمية وفي هذه المرة، وحسبما قالته المحكمة الامريكية فإن الوجهة الاخيرة في عملية التسليم بإدارة كارني كانت (Ajkmcأي مؤتمر جامو وكشمير الاسلامي وهي مجموعة إرهابيين باكستانيين تعمل في كشمير ولم تخف اطلاقاً نواياها في الحصول على السلاح الذري، وفي تقريره اشار المدعي الامريكي العام الى ان التهديد المتأتي من نشاطات (اشير كارني) كان حقيقياً تماماً.

ترجمة- زينب محمد
عن- نوفيل اوبزرفاتير

الامم المتحدة..يجب الدفاع عنها واصلاحها!

*بقلم: توماس هامبيرغ

> تجري في الولايات المتحدة الامريكية حالياً حملة معادية لمنظمة الامم المتحدة ، بعد ان ارتفعت في الكونغرس الاصوات المطالبة بإقالة كوفي انان. ولا تقتصر حملة التشهير بالامين العام فقط ، بل تتعداه الى المبدأ ذاته الذي من اجله تأسست الامم المتحدة وهو: حق الشعوب في تقرير مصيرها ، والتفاهم الدولي المشترك ، لذا فمن الاهمية بمكان ان يعبر ممثلو السويد عن دعمهم للمنظمة الدولية والعمل من اجل تعزيز مكانتها.

ان الحملة الامريكية لا تهدف الى اصلاح المنظمة وجعلها اكثر فاعلية بل على العكس من ذلك، فهي لاضعافها والتقليل من دور هذه المنظمة الدولية. ومن الواضح ان هذه الحملة هي بسبب ان مجلس الامن وبرغم كل الضغوطات الكبيرة لم يوافق على خطط الحرب الامريكية على العراق. وقد صرح انان مؤخراً، في مقابلة اجريت معه في الخريف الماضي فقال: ان الحرب على العراق كانت غير قانونية وهذا ما اثار غضب واشنطن التي تعتقد ان الامم المتحدة لم تكن طيعة بقدر كاف لسياستها.

ان سياسة ادارة بوش الخارجية لا تقبل بالمساومات والتنسيق مع الآخرين، ولهذا فهي ترى في مجلس الامن عائقاً وليس منتدى مهماً ومناسباً لحل المعضلات الدولية. وهي لا تكتفي بهذا وتعمد الى تجاهل قرارات مهمة والغاء اتفاقيات سابقة والادارة الامريكية تجيز لنفسها استخدام اساليب مبتذلة، فقامت مثلاً بتهديد اعضاء من مجلس الامن، وتعرض آخرون للتنصت اثناء فترة التصويت بشأن الحرب على العراق، كما حدث الشيء نفسه مع رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA فتعرض للتنصت على هاتفه حينما كان يتفاوض مع الايرانيين حول المفاعل النووي الايراني. والهدف من ذلك كما يبدو هو لجمع ادلة كافية لاقالة رئيس الوكالة من منصبه. وفي الوقت نفسه فنحن نعلم ان ادارة بوش استخدمت الفيتو ضد التمديد لبيتر هانسن رئيس وكالة غوث اللاجئين (الاونروا)، وحين اعترضت ماري روبنسون رئيسة المفوضية السامية لحقوق الانسان التابعة للامم المتحدة على اساليب معاملة المحتجزين في غوانتنامو تم ايقاف اعادة انتخابها. ومن الواضح ان رؤساء الوكالات التابعة للامم المتحدة الذين يمارسون عملهم باستقلالية سيبعدون من مناصبهم لان هذه الاستقلالية تعتبر مشكلة بالنسبة لواشنطن.

كما تجري الحملة ايضاً ضد المحكمة الجنائية الدولية التي وعد الرئيس السابق كلينتون بالتصديق بتعهد هذه الدول بعدم تسليم أي امريكي لهذه المحكمة حتى وان كان متهماً بأعمال الابادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية وفي الوقت نفسه يضع عائقاً امام القرار المنفرد لدولة او مجموعة قليلة من الدول. والتقرير يقدم مقترحاً لتحديد مفهوم (الارهاب)، وهذا يوفر امكانية لوضع اتفاقية تعزز من حق الشعوب في تقرير مصيرها وتعزيز القانون الدولي في مكافحة الارهاب، والتقرير يتضمن مقترحاً بتوسيع مجلس الامن لجعله اكثر تمثيلاً للمجتمع الدولي، ولكنها على الرغم من ذلك لم تنجح في الاتفاق على وضع حد لحق النقض (الفيتو).

ومن المهم الان ان تجري مناقشة جدية وخلاقة لهذا التقرير، فنحن نريد ان نجعل الامم المتحدة منظمة اكثر فاعلية. وسوف يكون هذا واجباً مهماً لنا في هذه السنة حيث ستحتفل فيها المنظمة الدولية بذكرى امينها العام الاسبق السويدي داغ همرشولد التي نبتدئها في ١٥ من هذا الشهر في ستوكهولم.

ترجمة: محمد ناجي

*مركز اولوف بالما-ستوكهولم